جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب : عبد الوهاب نعام

بعنوان :

تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة ميدانية لعينة من مكاتب المحاسبة وإدارة الضرائب بولاية ورقلة لسنة 2017

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 14-05-2017

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ /يوسف خروبي..... (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة) رئيسا

الأستاذ / بضياف أحمد..... (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة) مشرفا

الأستاذ / بدر الزمان خمقاني..... (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة) مناقشا

الموسم الجامعي 2016-2017

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب : عبد الوهاب نعام

بعنوان :

تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة ميدانية لعينة من مكاتب المحاسبة وإدارة الضرائب بولاية ورقلة لسنة 2017

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 14-05-2017

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ /يوسف خروبي..... (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة) رئيسا

الأستاذ / بضياف أحمد..... (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة) مشرفا

الأستاذ / بدر الزمان خمقاني..... (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة) مناقشا

الموسم الجامعي 2016-2017

شكر و تقدير

بعد بسم الله الرحمان الرحيم

"رب أوزعني ان اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " صدق الله العظيم –سورة النحل–الاية19.

فعرفانا بالجميل , وتقديرا لكرم الأخلاق ,وإيمانا بعظمة العطاء ,نتقدم بكل امتناننا و شكرنا الجزيل إلى الأستاذ المشرف: بضياف احمد على نصائحه وعلى كل ما بدله معي في إعداد هذه المذكرة .

كما نشكر الأستاذ الفاضل : خمقاني بدر الزمان على دعمه المتواصل لي .

ونشكر الأستاذ هتهات سعيد وجزاه الله كل خير .

دون ان ننسى كل من وقف بجانبنا وساعدنا من قريب او بعيد ولو بكلمة طيبة وخاصة الى الصديق الوفي محمد الطيب خمقاني لسهره في انجاح هذا العمل.

كما نشكر أسرة قسم العلوم التجارية

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نشكر الأساتذة

الذين تعاقبوا على تدريسنا ودفعة 2017/2016

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل ولو بالدعاء

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

(سورة التوبة: 105)

والصلاة و السلام على سيد البشرية محمد و على آله و صحبه أجمعين

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب، إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

أبـي العزيز

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع

أمـي الحبيبة

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي الأعزاء

إلى الذين بذلوا كل جهدٍ وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أساتذتي الكرام

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل وأخص بالذكر شعيور و بن الشريف عبد الباقي

إهداء خاص مني إلى من مدو لي يد العون من قريب أو بعيد بغية هذا العمل

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق النظام المحاسبي المالي وهذا من خلال دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات ومكاتب المحاسبة وإدارة الضرائب بولاية ورقلة ومتطلبات تكييف تطبيقها مع واقع البيئة المحاسبية الجزائرية، بالإضافة إلى معرفة مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة و مدى احترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في شقه النظري وطبق المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية على عينة تتكون من 40 فرد، واستخدم الباحث جملة من الأساليب الإحصائية والرياضية في تحليل البيانات بالإضافة إلى برنامج (SPSS v20) ومعالج البيانات Excel وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلتزم بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة وفق SCF كما أن المؤسسات الصغيرة تحترم الشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة وفق SCF.

كلمات مفتاحية: ممارسات محاسبية- مؤسسات صغيرة ومتوسط- محاسبة مبسطة – قوائم مالية مبسطة – نظام محاسبي مالي.

Abstract:

This study aimed to study and evaluate the accounting practices in small and medium enterprises according to the financial accounting system. This is through a field study of a sample of institutions, accounting offices and tax administration in the state of Ouargla and the requirements of adapting them to the reality of the Algerian accounting environment. Simplified financial accounting and the extent to which SMEs respect the legal form of the simplified financial statements. The researcher adopted the analytical descriptive approach in his theoretical unit and applied the analytical method in analyzing the questionnaire. Which was distributed as part of the applied study on a sample of 40 individuals. The researcher used a number of statistical and mathematical methods in analyzing the data in addition to the SPSS v20 program and the Excel data processing. The study concluded that the small and medium enterprises adhere to the rules and texts of accounting SCF also respects the legal form of simplified financial statements according to SCF.

Key word : Accounting practices - small and medium enterprises - simplified accounting - simplified financial statements - financial accounting system.

قائمة المحتويات

شكر وتقدير ____ II
الاهداء ____ III
الملخص ____ IV
قائمة المحتويات ____ V
قائمة الجداول ____ VI
قائمة الأشكال ____ VII
قائمة الاختصارات والرموز ____ VIII
مقدمة عامة ____ أ-ج
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لنظام المحاسبة ____ 4
المبحث الأول : الأسس النظرية للممارسات المحاسبية المبسطة ____ 6
المبحث الثاني : مفاهيم شاملة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ____ 12
المبحث الثالث : الدراسات السابقة ____ 19
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية ____ 26
المبحث الأول : الطريقة والأدوات ____ 27
المبحث الثاني : النتائج والمناقشة ____ 34
الخاتمة ____ 52
قائمة المراجع ____ 55
قائمة الملاحق ____ 58
فهرس ____ 63

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعريفات بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال	14
02	مقارنة الدراسات السابقة الأجنبية والوطنية بالدراسة الحالية	22
03	توزيع عينة الدراسة	28
04	مقياس متغير الدراسة "حجم المؤسسة	30
05	مقياس متغير الدراسة "رقم الأعمال	31
06	مقياس متغير الدراسة "منصب المستجوب"	32
07	مقياس متغير الدراسة "قطاع النشاط"	33
08	تقييم الممارسات المحاسبية المعمول بها داخل المؤسسة	34
09	التوزيع التكراري لاراء الخبراء المحاسبين حول قواعد التقييم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	35
10	تأثير حجم المؤسسة على قواعد التقييم المعمول بها	36
11	تأثير رقم الأعمال على طرق التقييم المعمول بها داخل المؤسسة	37
12	تأثير قطاع النشاط على طرق التقييم المعمول بها داخل المؤسسة	39
13	مجال المتوسط الحسابي لكل مستوى	40
14	يوضح قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير	41
15	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و معامل الاختلاف لمدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة وفق SCF .	42
16	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و معامل الاختلاف لمدى احترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة حسب SCF	44
17	يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة الخبراء للممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46
18	نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة الخبراء للممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46
19	العلاقة الإرتباطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع	47

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقياس متغير الدراسة "حجم المؤسسة	30
02	مقياس متغير الدراسة "رقم الأعمال	31
03	مقياس متغير الدراسة "منصب المستجوب"	32
04	مقياس متغير الدراسة "قطاع النشاط"	33
05	تأثير حجم المؤسسة على قواعد التقييم المعمول بها	36
06	تأثير رقم الأعمال على طرق التقييم المعمول بها داخل المؤسسة	38
07	تأثير قطاع النشاط على طرق التقييم المعمول بها داخل المؤسسة	39

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار	الدلالة الاصلية	الدلالة بالعربية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير المحاسبة الدولية لاعداد التقارير المالية
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
SCF	Système de comptabilité Financière	النظام المحاسبي المالي
SPSS	Statistical package for social sciences	برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية

مقدمة عامة

أ- توطئة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بالغا في المجتمعات الاقتصادية الحديثة نظرا للدور الذي تقوم به على المستوى المحلي والوطني وذلك من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومواكبة المجتمعات المتطورة من اجل الوصول إلى الهدف الذي وجدت من أجله، حيث تخضع هذه المؤسسات التي تتوفر فيها بعض الشروط (رقم الأعمال، عدد العمال، طبيعة النشاط) ،والمحددة من طرف وزارة المالية، لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة، أي أن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف هذه المؤسسات ليس إجباري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسة بإرادتها المطلقة، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية.

بذل العديد من مفكري المحاسبة مجهودات من أجل تفعيل الممارسات المحاسبية من خلال العمل على توافق المعايير المحاسبية الدولية مع القوانين المحاسبية للدول ووجوب استخدامها كأساس لإنشاء المعايير الوطنية، وبالتالي خلق التوافق بين العديد من الأنظمة المحاسبية الوطنية والدولية.

والجزائر كغيرها من الدول التي سلكت مسار الاصلاح الجذري للمنظومات المحاسبية، حيث جاءت هذه الاصلاحات عن طريق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما أثر على السياسات الاقتصادية التي لعبت دوراً في التأثير على كل المؤسسات والكيانات في جميع الميادين مما أدى بدوره إلى تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية، ولهذا اعتمدت الجزائر نظاما محاسبيا جديدا مستمد من المعايير الدولية من خلال القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والذي أصبح ساري المفعول بداية من جانفي 2010 والذي سمي بالنظام المحاسبي المالي SCF.

ب-طرح الاشكالية :

ما مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بممارسات المحاسبة للنظام المبسط ؟

ويمكن تجزئة الاشكالية الرئيسية إلى إشكاليات فرعية من خلال :

- ما مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة؟
- ما مدى احترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة؟

ت – فرضيات الدراسة :

في ظل هذه الاشكاليات يمكن طرح الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة .

الفرضية الثانية : تحترم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة .

ث – مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع بناءا على عدة اعتبارات توجزها في النقاط التالية

- الاهتمام بالموضوع نظرا لتوافقه مع تخصص الباحث : دراسات محاسبية وجبائية معمقة.

- محاولة معرفة مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي
- من أجل فتح مجال البحث للمهتمين بالممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوقوف على نقاط القوة من اجل تعزيزها، ونقاط الضعف للسهر على معالجتها.

ج – أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى مايلي :

- إكتساب معلومات جديدة فيما يخص محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي .
- معرفة مدى تأهيل المؤسسات الجزائرية للعمل وفق المعايير الدولية .
- إعطاء صورة واضحة ودقيقة حول مخرجات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات والمتمثلة في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي .

ح – أهمية الدراسة :

انطلاقا مما سبق تكتسب هذه الدراسة اهمية بالغة كونها تتزامن مع تطبيق الجزائر لمعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي, لهذا نعمل على الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تقييم المؤسسات الجزائرية .

خ– حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة فيمايلي :

الحدود المكانية : تقتصر الدراسة على عينة من مكاتب المحاسبة ,وإدارة الضرائب وبعض المؤسسات على مستوى مدينة ورقلة .

الحدود الزمنية : تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في شهر مارس و أفريل 2017 .

د– المنهج المستخدم :

من أجل تحقيق النتائج المرجوة والاجابة على الاشكاليات المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي لمعالجة الجانب النظري للدراسة، أما الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة ميدانية حيث تم توجيه استمارات الاستبيان إلى عينة الدراسة وقد تم التحليل بالاعتماد على بعض الطرق الاحصائية باستعمال برنامج الحزمة الاحصائية (EXCEL et SPSS).

كما تم الاعتماد في دراستنا على مجموعة متنوعة من المراجع وتنوعت مصادرها بين كتب، مذكرات، اطروحات، مقالات، ملتقيات علمية، قوانين ومراسيم في الجريدة الرسمية.

ز– هيكل الدراسة:

لمعالجة دراستنا في جانبها النظري والتطبيقي قمنا بتقسيمها إلى فصلين بعد المقدمة، كما يلي:

الفصل الأول : يتناول الأدبيات النظرية والتطبيقية لنظام المحاسبة المبسطة، حيث قسم الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يعالج الأسس النظرية للممارسات المحاسبية المبسطة، أم المبحث الثاني يتناول مفاهيم شاملة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثالث فقد خصص لمعالجة الدراسات السابقة.

- الفصل الثاني: يتناول الدراسة الميدانية من خلال اسقاط الجانب النظري على أرض الواقع للتعرف على تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق SCF، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، خصص المبحث الأول

للتعرف على طريقة وأدوات الدراسة، أما المبحث الثاني خصص لعرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشة مدى صحة الفرضيات الموضوعية.

- وفي الأخير توصلنا إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

والتطبيقية لنظام المحاسبة المبسطة

مدخل للفصل الاول

شرع النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتميز بمجموعة من الخصائص نظام محاسبي يدعى بالنظام المبسط والذي يقوم على ابراز خزينة المؤسسة، بهدف تسهيل الممارسات المحاسبية في هذه المؤسسات والتي غالبا ما تعاني من نقص الخبرة والتأهيل في التعامل مع هذه الممارسات، وعليه نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الادبيات النظرية والتطبيقية لموضوع المحاسبة المبسطة .

المبحث الأول : الأسس النظرية للممارسات المحاسبة المبسطة

يتلائم نظام المحاسبة المالية المبسطة مع الامكانيات المتاحة في نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق للاطار النظري لهذه المحاسبة وفق قواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: النظام المحاسبي المبسط – مفاهيم اساسية –

سنعالج في هذا المطلب مفاهيم اساسية خاصة بالنظام المحاسبي المالي المبسط مع التطرق الى مجال تطبيقه، ودور القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي المبسط

"يمكن للكيانات الصغيرة والتي خصائصها محددة عن طريق التنظيم ، أن تستعمل نظاما محاسبيا مبسطاً يدعى محاسبة الخزينة"[1]

وتراعي المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة في حسابات نتيجتها وفي إعداد وضعيتها المالية تغيرات الأصول والحسابات الدائنة والديون التي تم جردها واثباتها بين بداية السنة المالية ونهايتها وذلك فيما إذا كانت هذه العناصر تمثل طابعا مهما بالنظر إلى أهميتها النسبية أو طبيعتها، كما أن الواقع المولد للتسجيل المحاسبي في إطار محاسبة الخزينة هو التحصيل فيا يتعلق بالإيرادات أو الدفع فيما يخص الإنفاق.

ويقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية:

– المسك المنتظم لدفاتر الخزينة وهما دفتر الإيرادات مع احتمال تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ الضئيلة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني؛

حفظ وثائق الثبوتية الرئيسية (الفواتير المستلمة أو الصادرة ، أشرطة الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الرسائل) وتؤرخ وتصنف وترقم هذه الوثائق الثبوتية الداخلية والخارجية للكيان؛

الفرع الثاني : مجال تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال وعدد العمال وطبيعة النشاط والمحددة من طرف وزارة المالية، لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة،وما تجدر الإشارة إليه هو أن إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها، أي أن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف هذه المؤسسات ليس إجباري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسة بإرادتها المطلقة، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه.

---

[1]– معطاالله عبلة دور المحاسبة المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق SCF دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر جامعة ورقلة 2013/2012، ص: 07

إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية.

ويقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية:

-المسك المنتظم لسجلات الأموال أو دفاتر الخزينة وهما دفتر الإيرادات مع إمكانية تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ المنخفضة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني.

-حفظ وثائق الإثبات الرئيسية والمتمثلة في الفواتير سواء كانت مستلمة من الغير أو صادرة من طرف المؤسسة، أشرطة الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الرسائل ...مع وجوب تأريخ وتصنيف وترقيم هذه الوثائق.

الفرع الثالث : أهداف القوائم المالية المبسطة

تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بأنها القوائم المعدة لمقابلة احتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصًا للوفاء بمتطلباته الخاصة . وتتضمن القوائم المالية ذات الأغراض العامة تلك القوائم التي تقدم ضمن تقارير ذات صفة العموم مثل التقرير السنوي أو نشرة الاكتتاب تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرضًا هيكليًا ذا طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات، وهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد كثيرا مستخدميها في اتخاذ القرارات، كما تساعد أيضًا في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها.

المطلب الثاني : مفهوم الممارسات المحاسبية ومتغيراتها

تعتبر الممارسات المحاسبية من الطرق اليومية التي تترجم القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم جمعها يوميا وبطريقة روتينية.

الفرع الأول : تعريف الممارسات المحاسبية

" هي الطريقة الروتينية التي يتم جمعها من يوم إلى يوم والأنشطة المالية لكيان تجاري وتسجيلها، والممارسات المحاسبية للشركة تشير للشركة إلى الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ سياستها المحاسبية الالتزام بها على أساس روتيني ، وعادة من قبل محاسب أو مدقق حسابات أو فريق من المهنيين في المحاسبة"[1].

الفرع الثاني : القياس والتسجيل المحاسبي بين المفهوم والمواصفات

تنقسم عملية القياس والتسجيل المحاسبي الى قسمين رئيسيين هما : القياس المحاسبي و التسجيل المحاسبي حيث يمكن ايجازهما في النقاط التالية:

[1] – عوادي نعمان ، **القياس المحاسبي وأثره على التمثيل الصادق لأصول المنشأة وفقاً لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي، IAS-IFRS والنظام المحاسبي المالي الجزائري SCF** ، مذكرة ماجيستر ، جامعة باجي مختار، 2012، ص 33.

1- القياس المحاسبي

"يتمثل القياس المحاسبي في القياس الكمي للتعبير عن العمليات المالية المتبادلة أو القابلة للتبادل والتي تقوم بها الوحدة المحاسبية خلال فترة معينة، وذلك في صورة أرقام محددة سواء كانت بالتكلفة أو بالقيمة عن طريق استخدام وحدة قياس تتمثل في وحدة النقود"[1].

أ- أشكال القياس المحاسبي[2]:

- عدم التأكد : ترتبط الأحداث الاقتصادية في المنشأة بالدورة التي حصلت فيها هذه الأحداث وقد يستلزم الأمر توزيع نفقات على عدة دورات على أساس توقعات مستقبلية قابلة لتحقق أحيانا وفي أحيان أخرى لا تتحقق كما أن التعبير النقدي للثروة (قياسها) في الفترات اللاحقة يعتمد على التقديرات، وبالتالي فإن أي قياس مستقبلي للثروة سيكون مبدئيا فقط ويجب تعديله عندما تتوفر مؤشرات جديدة يمكن الوثوق بها بدرجة أكبر، وعليه يمكن القول أن مصدر عدم التأكد في القياس المحاسبي هو التنبؤ بالاحداث الاقتصادية المستقبلية.
- الموضوعية وقابلية التحقق: يقصد بالقياس الموضوعي ذلك القياس الذي يكون مستقلاً عن الشخص القائم بعملية القياس وخاليا من حكمه الشخصي، ويتوفر على دليل خارجي يمكن التحقق منه.
- الخلو من التحيز : تكون طريقة القياس خالية من التحيز عندما تعرض معلومات تتصف بالحياد وتقدم وصفا دقيقا للخاصية محل القياس.
- التحفظ: تقوم الوحدة الاقتصادية بنشاطها في جو يسوه عدم اليقين، الشيء الذي يدعم تطبيق مفهوم التحفظ في المحاسبة ، لذا تجد المحاسب يميل إلى إدراج أدنى القيم الممكنة للإيرادات والأصول وأعلى القيم الممكنة للمصاريف والالتزامات ويميل إلى إثبات المصروفات حالا دون تأخر وتأجيل الإيرادات إلى حين تحققها.

2- التسجيل المحاسبي :

أ- **مفهوم التسجيل المحاسبي** : هو طريقة إثبات لنشاطات تقوم بها الشركة مع أطراف أخرى عن طريق قيود تثبت ما عليها وما لها والقيد هو " عملية تسجيل بيان معين ، بطريقة معينة في سجل يُعد لهذا الغرض"[3].

---

[1] – بالرقي التجاني ، **القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8 لسنة 2008، ص62.

[2] – عوادي نعمان ، نفس المرجع ص 37-38.

[3] – عاشور كنوش ، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي ، SCF** ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013 ، ص 30.

ب– صفات التسجيل المحاسبي[1]:

- يستند التسجيل المحاسبي لمبدأ القيد المزدوج
- يحتوي كل تسجيل على حسابين على الأقل أحدهما مدين والآخر دائن
- احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات
- يجب أن يكون المدين مساويا للمبلغ الدائن
- يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند إليها.

المطلب الثالث: قواعد التقييم في النظام المحاسبي المالي الجزائري

وضع المشرع الجزائري أسس وقواعد لتقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق النظام المحاسبي المالي نختصرها في ما يلي :

الفرع الأول : قواعد التقييم العامة

وردت طرق التقييم العامة في النص 1.112 " ترتكز طريقة العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على اتفاقية التكاليف التاريخية في حين يعتمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة الى بعض العناصر إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى – القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة) – قيمة الانجاز – القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة).[2]

ونقصد بالقيمة المحينة "هي المبلغ المحين لمدفوعات الخزينة بتاريخ الحصول على الأصل"[3].

وورد في النظام المحاسبي المالي في النص 2.112 حول التكلفة التاريخية "تتألف التكلفة التاريخية للسلع والمتلكات المقيدة في أصول عند إدراجها في الحسابات، عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية والتنازلات وغير ذلك من العناصر المماثلة"[4].

من جهة أخرى جاء في النظام المحاسبي المالي في النص 3.112 "تساوي تكلفة شراء أصل، سعر الشراء الناتج عن اتفاق الطرفين في تاريخ اجراء العملية بعد طرح التنزيلات والتخفيضات التجارية، ورفع زيادة الحقوق الجمركية والرسوم

---

[1] – **القانون رقم 07–11 المتضمن النظام المحاسبي المالي** ، الجريدة الرسمية رقم 74 صادرة بتاريخ 25 / 11 / 2007 الجزائر ، الفصل الثالث ، المادة 16.17.18. ص4.

[2] – نفس المرجع السابق، ص6.

[3] – لخضر علاوي ، **مرجع سبق ذكره ، ص**93.

[4] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، بتصرف، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص7.

الجبائية الأخرى التي تعتبر غير قابلة للاسترجاع من طرف الكيان لدى الادارة الجبائية، وكذلك المصاريف الممنوحة مباشرة للحصول على مراقبة الأصل ووضعه في حالة الاستخدام"[1]

جاء في النظام المحاسبي المالي في النص 4.112 "تساوي تكلفة انتاج سلعة أو خدمة ما ، تكلفة شراء المواد المستهلكة والخدمات المستعملة لتحقيق هذا الانتاج مضافا اليها التكاليف الأخرى الملتزم بها من خلال عمليات الانتاج أي الأعباء المباشرة وغير المباشرة التي يمكن ربطها منطقيا بالسلعة أو الخدمة المنتجة"[2].

وجاء في النظام المحاسبي المالي في النص 5.112 "يقدر الكيان عند حلول كل تاريخ اقفال الحسابات الى تقدير وتفحص ما اذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته ، وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر، فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل"[3].

الفرع الثاني : قواعد التقييم الخاصة

1- التثبيتات العينية والمعنوية :

أ- **الثبيت العيني** : هو عبارة عن أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الانتاج ، وتقديم خدمات ، والايجار ، والاستعمال لأغراض ادارية والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلا ما بعد مدة السنة المالية"[4].

"فالتثبيات العينية هي اصول مادية مثل تجهيزات، مباني ، وأراضي تكون فترة استخدامها أكثر من سنة"[5].

ب- **التثبيت المعنوي** : هو عبارة عن أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار أنشطته العادية، والمقصود به مثلا، المحلات التجارية المكتسبة ، العلامات ، برامج المعلومات ، أو رخص الاستغلال الأخرى والاعفاءات.[6]

ت- **التثبيات المالية غير الجارية**

"هي الأسهم والسندات والديون التي يكون للكيان القدرة والرغبة على الاحتفاظ بها لفترة طويلة أو إلى تاريخ استحقاقها في حالة السندات، مثل هذه الأصول غير الجارية تسجل بأحد الحسابين 26 أو 27"[7].

ث- **الاهتلاكات:**

"يعرف الاهتلاك على أنه انخفاض في قيمة الاستثمارات نتيجة للاستخدام أو التآكل أو القدم"[8].

---

[1] – نفس المرجع ، بتصرف ، ص 7

[2] – نفس المرجع، بتصرف ، ص7

[3] – نفس المرجع السابق، بتصرف ، ص7.

[4] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 ، مرجع سبق ذكره، ص8.

[5] – عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي** ، مرجع سبق ذكره ، ص72.

[6] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، بتصرف، العدد 19، مرجع سبق ذكره ، ص72.

[7] – عبد الرحمان عطية – نفس المرجع ، ص 76.

[8] – عبد الرحمان عطية ، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي** ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

"يعرف الاهتلاك حسب النظام المحاسبي المالي بأنه استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم حسابه كعبء إلا اذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية "[1]

ج- المخزونات

"المخزون هو عبارة عن أصول :

- منتجات قيد الصنع، ينتظر بيعها لاحقا
- مواد ولوازم تستهلك في العملية الانتاجية.
- يمتلكها الكيان ، موجهة للبيع في إطار الاستغلال العادي
- وفي عملي تقديم الخدمات، يعد هذا المخزون كتكلفة الخدمة والتي لم يسجل بعد الكيان إيراداتها"[2].

"يتم تصنيف أصل في شكل مخزونات (أصول جارية) أو في شكل تثبيتات (أصول غير جارية) ليس على أساس نوع الأصل بل تبعا لوجهته أو استعماله في إطار نشاط الكيان"[3].

[1] – الجريدة الرسمية ، بتصرف، ص 9.

[2] – بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/AFRS** ، مرجع سبق ذكره ص102.

[3] – الجريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره ، ص12.13.

المبحث الثاني : مفاهيم شاملة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة تساهم بإنتعاش التنمية وذلك من خلال الدور الذي تقدمه في ظل التطورات الإقتصادية الراهنة ، و بالرغم من التغيرات المستمرة في المحيط الاقتصادي و نظرا لسهولة إنشائها وتوفيرها لمناصب شغل أصبحت تحتل مكانة هامة في اقتصاد أي دولة، لذا وجب التعرف عليها و على خصائصها.

المطلب الأول: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور النظام المحاسبي المالي

على الرغم من تنظيم العديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات والمناقشات سنوياً – على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي– برعاية العديد من المؤسسات ذات العلاقة وذلك بهدف الوصول إلى آلية موحدة تساعد في التوصل إلى تعريف أو مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الفعاليات كانت تولد مزيدا من التباعد في هذا المجال، وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة أو اختلاف الإطار الذي يتم فيه استخدام هذه المعايير، فبدلاً من أن يتم تقليل وتوحيد الأسس التي يتم الاعتماد عليها في تعريف هذه المشروعات كانت تظهر مقترحات ومعايير جديدة تتناسب مع التطور الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي الحاصل. وعليه، فقد أصبح في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى داخل البلد الواحد.

و في هذا المطلب سيتم تناول :

- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تحديد الخصائص التي تتميز بها
- الآثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

كنتيجة لتعدد المعايير التي اعتمدها الباحثون في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعددت تعاريفها، فلقد تبين من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة بأن هناك أكثر من 50 تعريف مختلف في 75 بلد. سنحاول في ما يلي التطرق لبعض محاولات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]:

1-1 تعريف اللجنة الأوروبية :" المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا ، أجيرا ، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 عاملا إلى 249 عاملا أخيرا و تتميز بإستقلاليتها " .

1-2 تعريف منظمة العمل الدولية : " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع و خدمات و تتالف غالبا من منتجين مستقلين يعملون ابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية ، و بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة ، و بعضهم يستأجر عمالا و خرفيين و بعضها يعمل برأس مال ثابت ، يعتمد على عائد منخفض ،و

[1] مناور حداد، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إمضاءات من تجربة الأردن والجزائر)** ، في: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م ،ص20 وما بعدها.

عادة ما تكسب دخولا غير منتظمة و تهيء فرص عمل غير مستقرة ، و يضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا "

1-3 تعريف لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية : إن هذه المشروعات هي التي تعتمد على إستقلالية الإدارة و أن يكون المدير هو مالك المشروع و تتشكل من مجموعة من الأفراد و محلية النشأة ، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع" .

1-4 تعريف الإتحاد الأوروبي : " تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا الإتحاد كمايلي[1]:

- ✓ المؤسسات الصغيرة جدا من 1-9 عمال .
- ✓ المؤسسات الصغيرة من 10-99 عاملا .
- ✓ المؤسسات المتوسطة من 100-499 عاملا .

وهكذا توصلت دول الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد تعريف موحد بالرغم من عدم دقته، إذ يبقى المرجع الوحيد لتطبيق السياسة الأوروبية الموحدة، وعدم ظهور خلافات بين الدول الأعضاء فيما يخص السياسات الصناعية بين البلدان الأعضاء. إلا أنه وبسبب اختلاف القدرات الاقتصادية لكل بلد، فإن المعيار الذي يمكن أن يتحكم أكثر في التعريف هو المعيار الأول القائم على عدد العمال.

[1] د- إسماعيل شعبان ، "**ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم** "، " **تمؤيل الشروعات الصغيرة و المتوسطة** " ، منشورات مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2003 ،ص 63 .

جدول (01) يوضح تعريفات بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال

اسم الدولة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
أستراليا	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل
فلندا	أقل من 100 عامل	أقل من 500 عامل
اليونان	إلى غاية 49 عامل	من 50 إلى 500 عامل
إيطاليا	من 51 إلى 100 عامل	من 101 إلى 300 عامل
هولندا	من 1 إلى 9 عمال	من 10 إلى 100 عامل
البرتغال	إلى غاية 99 عامل	من 100 إلى 500 عامل
إسبانيا	أقل من 200 عامل	من 201 إلى 500 عامل
سويسرا	من 1 إلى 50 عامل	أقل من 200 عامل
المملكة المتحدة	من 1 إلى 99 عامل	من 100 إلى 500 عامل
تايوان	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل
تايلاندا	أقل من 10 عامل	أقل من 100 عامل
ألمانيا	من 1 إلى 20 عامل	من 21 إلى 100 عامل

المصدر: عبد الوهاب دادن، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية– نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007م. ص259.

1-5 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا للمشرع الجزائري[1]

لا يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات ، فقد وضعت عدة معايير لحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم و هي: **عدد العمال** ، **رقم الأعمال** ، **القيمة المضافة** .....إلخ ، لكن المعيار الأكثر إستعمالا هو معيار عدد العمال ، و على هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 5 ،7 هذه المؤسسات كما يلي :

- **بالنسبة للمؤسسة الصغيرة** : تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 1-9 أفراد ، و تحقق رقم أعمال يقل عن 20مليون دينار .
- **بالنسبة للمؤسسة المتوسطة** : هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و 250 عاملا ، و يتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و 2 مليار دينار .

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية :

[1] – إسماعيل شعبان ، "**ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم** "، " **تمؤيل الشروعات الصغيرة و المتوسطة** " المرجع السابق، ص 65

- سهولة إنشائها : فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها و التمويل غالبا ما يكون محليا ، و تعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب إستيرادها في الكثير من الأحيان .
- تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل ، تناسب ظروفها المحلية و نقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة .
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات و تجهيزات بسيطة ، مما يجعل تكاليفها منخفضة.
- تتميز بالمرونة في أعمالها و عملياتها و منتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة و المحيطة بالمؤسسة
- تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية .
- هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة .
- تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام إتخاذها للقرارات .

الفرع الثالث:معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعقيد وعدم الاتساق وهناك العديد من المفاهيم التي تُستخدم حاليًا من قبل مختلف الدول والهيئات العامة في هذا المجال، تختلف باختلاف ظروف كل دولة، ويمكننا أن نسند عدم إمكانية الوصول إلى تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من الأسباب تتمثل أهمها فيما يلي[1]:

- الفارق بين تركيبة قوى الإنتاج المميزة للاقتصاد العالمي؛
- اختلاف النشاط الصناعي؛
- تعدد معايير التصنيف؛
- اختلاف درجة النمو؛

إن صعوبة إعطاء مفهوم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى بالباحثين إلى الاعتماد على عدة معايير لتعريفها، حيث قسمت تلك المعايير إلى[2]:

- معايير كمية وتشمل معيار عدد العاملين، ورأس المال، وحجم الإنتاج، ودرجة الانتشار، وحجم الاستهلاك السنوي.
- معايير تعتمد على الظروف الوظيفية وتشتمل نمط الملكية السائد، والمكونات التنظيمية.وسنتناولها على النحو التالي:

1.1. المعايير الكمية:

تم الاعتماد على مجموعتين من المعايير الكمية لتحديد صغر أو كبر المؤسسة وتتمثل في:

[1] عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري-حالة الجزائر-**، في: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م، **مرجع سابق**، ص240.

[2] نعيمة برودي ، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، في: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م، **مرجع سابق**، ص116.

أ. **المجموعة الأولى**: تضم مجموعة من المؤشرات التقنية والاقتصادية، نجد من بينها كل من: عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال وحجم الطاقة المستعملة .

ب. **المجموعة الثانية**: وتضم جملة من المؤشرات النقدية نذكر منها: رأس المال المستثمر، رقم الأعمال.

2.1. المعايير النوعية:

تسمى أيضا المعايير النظرية، السوسيولوجية أو التحليلية، وباعتبار المعايير الكمية غير كافية، لتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، فإنه يتم إدراج معايير نوعية تبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أدق[1]. فهي مجموعة من المؤشرات التي تم تحديدها لتعبر عن صفات أو خصائص معينة، متى ما توفرت اعتبرت المؤسسة صغيرة متوسطة أو كبيرة وليس من الضروري توفرها جميعا، ولكن من المهم توفر بعضها[2].

أ. **معيار المسؤولية**: من حيث مدى تنوعها أو تحديدها فالمسؤولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة ونهائية للمالك، بحيث هو صاحب القرارات داخل المؤسسة له دور في التأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة، يجمع بين عدة وظائف في آن واحد؛

ب. **معيار الملكية**: ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في مجملها إلى القطاع الخاص في شكل شركات (أشخاص أو أموال)، حيث أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية؛

ج. **معيار السوق**: إذا لم تستطع المؤسسة زيادة تصريف منتجاتها مهما فعلت فالأفضل أن يبقى حجم المؤسسة في حدود السوق وغالبا ما تتميز المؤسسات التي لها أسواق صغيرة بالحجم الصغير و التي لها أسواق كبيرة بالحجم الكبير، و عموما نجد أن حجم المؤسسة يتوقف على طبيعة الطلب، فإذا كان كبيرا وثابتا ويتوقع أن يرتفع في المستقبل أو ينخفض فإن حجم المؤسسة له ما يبرره؛

د.**معيار طبيعة الصناعة**: يتوقف حجم المؤسسة على استخدام الآلات في الإنتاج فنجد بعض الصناعات تحتاج في سبيل إنتاج سلعها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الخفيفة، وهذا عكس ما يحدث في الصناعات الثقيلة تماما؛

هـ. **معيار درجة الاستقلالية المالية**: لنسبة الاستقلال المالي أثر في تحديد حجم المؤسسة، فالمؤسسة المستقلة هي مؤسسة لا تكون نسبة 25% **أو** أكثر من رأسمالها أو حقوق الانتخاب في حوزة مؤسسة أخرى أو مشتركة بين عدة مؤسسات لا تتطابق في حد ذاتها مع التعريف الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالفروع التي تتكون من أقل من 500 عامل للمؤسسات الكبيرة لا تؤخذ بعين الاعتبار.

---

[1] فضيلة حويو، **إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005م، ص52.

[2] شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، واقع وآفاق**، في: الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، 8-9 أفريل 2002م، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، ص172.

المطلب الثاني : إيجابيات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي خلق سهولة في الافصاح عن البيانات المالية وتقاريرها، حيث أن الحسابات معدة بطريقة سهلت معها إمكانية التعرف أكثر على أداء ووضعية المؤسسة وعلى إجراء المقارنات المناسبة لإن إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي جعل من البنود الخاصة بكل قائمة واضحة ومفصلة عما كانت علية في النظام المحاسبي الوطني السابق . وعليه نستخلص الايجابيات التالية:

الفرع الاول: زيادة جودة القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]

إن النظام المحاسبي ساهم في جودة القوائم المالية من خلال :

1-1 زيادة درجة الملائمة والموثوقية في القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النظام المالي المحاسبي أخذ بعين الاعتبار نظرة المستثمر، وربط مبدأ الملائمة بالموضوعية، وبالتالي فقد جاءت المعلومات في القوائم المالية وتقاريرها ملائمة لحاجات صناع القرار، وبالتالي أثرت على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وساعدتهم على التقييم للأحداث، كما أن المعلومات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات والمتوسطة أصبحت أكثر موثوقية ومعتمد عليها وقلت الأخطاء خاصة الهامة منها، وتحقق ذلك من خلال ما يلي[2] :

- التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية حيث جاءت اكثر مصداقية عنها في النظام السابق.
- إن مسك المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس الحقيقة الاقتصادية لها .
- العلومات أصبحت خالي من أي تحيز لأي طرف ومحايدة.
- سمحت القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في حالات عدم التأكد من الافصاح عن الحالات المشكوك فيها وتجاوزها من خلال الاعتماد على مبدأ الحيطة والحذر.
- أصبحت المعلومات تتميز بالاكتمال من دون حذف أو تضليل فيها.

1-2- سهولة الافصاح من خلال تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وذلك من خلال عرض البيانات المالية المنتجة داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإزالة الغموض عليها، وبالتالي أصبحت ذات منفعة لمستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال:[3]

- توجيه استثماراتها واتخاذ القرار الرشيد.

---

[1] - الملتقى الوطني حول ، **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، يومي 05-2013/05/06، جامعة الوادي ، ص 11

[2] - وردة سعادة، **تداعيات وآفاق تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الاقتصاد الوطني**، ماجيستر ، تحليل اقتصادي ، جامعة العربي بن مهيدي، 2010، غير منشورة ، ص208.

[3] - أحمد مخلوف، **الأزمة العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الافصاح والشفافية وحوكمة الشركات**، الملتقى العلمي الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، 20 ، 21 ، أكتوبر 2009، ص 05.

- اضافة قيمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الافصاح عن الواقع الحقيقي لها.
- توفير جو من الثقة بين كافة المتعاملين والادارة.

1-3- إرساء الشفافية في القوائم المالية:

ساهم النظام المحاسبي المالي منذ تطبيق في زيادة النزاهة والشفافية، وأصبح وسيلة مهمة لاظهار الأخطاء ومحاسبة مرتكبيها وخاصة نص المادة 10 من القانون 11/70 ،" يجب أن تستوفى في المحاسبة التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بعلية مسك العلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبيلغها"[1]، ومع هذا الافصاح المحاسبي أصبحت تعبر بصورة صادقة عن السياسات والاستراتيجيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يخلق جواً مناسباً لتشجيع الاستثمارات الاجنبية، وبالتالي أصبح النظام المحاسبي المالي يشكل إطار يحمي كل الأطراف المتعاملة بالمحاسبة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبذلك عزز المصداقية والوصول إلى معلومات واضحة بأقل التكاليف بعيداً عن كل الطرق الملتوية، ويخلق فضاء للمساءلة والافصاح الأمثل بين مختلف الأوساط لاسيما الاقتصادية منها.

1-4- تسهيل المقارنة في القوائم المالية :

من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبحت حركة تداول المعلومات تعكس مدى تقارب البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبماأن المعلومات الوادرة في القوائم المالية أصبحت أكثر موثوقية عن قبل، وبالتالي أصبحت أكبر قابلية للمقارنة، والذي جعل المعلومات المتوفرة توضح الوضع المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية بصورة واضحة ومفيدة لمستعملي القوائم المالية أثناء قيامهم بعملية اتخاذ القرارات[2]، وبالتالي يمكن للأطراف المستخدمة للقوائم المالية خاصة من لهم علاقة مباشرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالملاك ومن لهم علاقة غير مباشرة كالمقرضين من سهولة مقارنة القوائم المالية، سواءاً مقارنة مع فترات سابقة أو فيما بين المؤسسات وبالتالي إمكانية تقييم الاداء المالي له، وذلك للخصائص التي تتضمنها القوائم المالية ويمكن للأطراف المستخدمة لها أن تكون على علم بالسياسة المحاسبية المعتمدة في القوائم المالية والافصاح عن أي تغيرات تحدث وقياس أثر ذلك على أداء المؤسسة.

[1] - القانون رقم 11/70 ، المادة ، ص 4.

[2] - عقاري مصطفى، **من المعيار الدولي ، 01 عرض القوائم المالية ، أبحاث اقتصادية وإدارية** ، العدد الأول ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، جوان 2007، ص13.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

من خلال تتبعنا لموضوع الدراسات المتمثلة في تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي واجهنا نقصا في إيجاد دراسات مماثلة، ولكن تم ايجاد عدد من الدراسات السابقة التي تتوافق مع موضوع الدراسة، سنحاول من خلال هذا المبحث التطلع إلى أهم الدراسات الأجنبية والوطنية .

المطلب الأول : الدراسات السابقة الاجنبية

الفرع الاول : دراسة هاني التابعي جزر و حنان أحمد رويحة (2014) ، بعنوان أثر المعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المصرية (دراسة نظرية تحليلية)، كلية التجارة ، جامعة القاهرة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) أحد أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة سواءاً متقدمة أو نامية فهي تمثل أكثر من **95 %** من كافة الشركات في جميع أنحاء العالم، ونظراً لأهمية هذه المؤسسات فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار محاسبي دولي خاص بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في يوليو 2009، حيث قام المجلس بتطوير وإصدار معيار منفصل بنية تطبيقه على القوائم المالية ذات الغرض العام والتقارير المالية الأخرى التي يتم إعدادها داخل تلك المؤسسات.

لذا هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل وجهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في مجال تطوير المحاسبة في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم سواء فيما يتعلق بتطوير الإطار المفاهيمي أو المعايير التي تحكم الممارسات المحاسبية لتلك المؤسسات حتى اصدار المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في يوليو 2009، ودراسة مدى ملائمة تطبيق ذلك المعيار في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في جمهورية مصر العربية وتأثير ذلك على تحديد الوعاء الضريبي لهذه المؤسسات في ظل التشريع الضريبي المصري الحالي.

الفرع الثاني : دراسة (صيام 2008) بعنوان "انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) على البيئة المحاسبية في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مدى تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيئة المحاسبية الأردنية ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد وتوزيع استبيان على المحاسبين الذين يقومون بتنظيم الأعمال المالية والسجلات المحاسبية في عينة الدراسة المثمثلة في المشاريع المدرجة والمصنفة كمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في بداية العام 2008م في المدن الصناعية الثلاثة في المملكة الأردنية (مدينة الحسن الصناعية في محافظة اربد – شمال الأردن ، مدينة سحاب الصناعية، في محافظة العاصمة عمان/ وسط الأردن الملك عبد الله الصناعية في الكرك / جنوب الأردن، حيث بلغ عددها 287 مشروعاً ، تم توزيع استبيان لكل منها، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الإحصائي 238 استبيان ، أي قدره 82.93 %، من مجموع الاستبيانات الموزعة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ارتفاع مستوى تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن للالتزام بتطبيق معايير

المحاسبة الدولية للتقارير المالية في تلك المشاريع، وقناعتهم بوجود انعكاسات ايجابية من المتوقع تحققها في حال الالتزام الكامل بتطبيق تلك المعايير، مع التأكيد على وجود عدة صعوبات وعراقيل التي تحد من تطبيق تلك المعايير.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الوطنية

الفرع الأول : دراسة محمد الهاشمي حجاج وحسام مسعودي بعنوان دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة إسمنت عبن التوتة (باتنة) ملتقى وطني لجامعة الوادي يومي 05-06/05/2013.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيين بأن نظام المعلومات المحاسبية المعدل وفق النظام المحاسبي المالي له أهمية بالغة، في توفير الوقت والجهد والمال وبالإضافة إلى هذه المزايا، يعطينا هذا التطوير مزيدا من الشفافية والإفصاح عن المعلومات ، وبالتالي تحسين أداء الشركة، حيث اعتمد الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية على جانب نظري حول الموضوع، للإحاطة بتكنولوجيا المعلومات، كما تطرق إلى الممارسة المحاسبية في المؤسسات أي أنه اعتمد على الجانب النظري من أجل استعماله في تحليل النتائج التي يتوصل إليها، وأخذت دراسة حالة على شركة الاسمنت عين التوتة باتنة.

توصلت الدراسة إلى أن تحديث نظام المعلومات المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي مهم وضروري وتبرز هذه الأمية في إتاحة الفرصة لمحاسبي الشركة من مزاولة مهامهم بكل سهولة وأريحية ليتيح لهم القدرة إصدار البيانات والتقارير بصورة دقيقة وفي الوقت المحدد وبالتكلفة المقبولة.

الفرع الثاني: دراسة بعنوان ، تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي – دراسة حالة لعينة من شركات تأمين الأضرار في الجزائر لسنة 2015، من إعداد الطالب رشيد قريرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الموسم 2015-2016.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين (شركات تأمين الأضرار) في ظل النظام المحاسبي المالي، ومن أجل الوصول للأهداف المرجوة من هذه الدراسة اعتمد الباحث على الإطار النظري المتعلق بالموضوع بغية تشخيص متغيرات الدراسة أما الإطار العملي فقد استعمل الباحث الاستبانة والمقابلة ليقوما بهذا الغرض، وقد استعمل الباحث الأساليب الإحصائية ومن أهمها اختبار T لعينتين مستقلتين واختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق واختبار مان وتني اختبار كرس كال بالإضافة إلى الإحصاء الوصفي كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة أن شركات التأمين تلتزم بقواعد القياس والتسجيل والإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، كما أن هذا الأخير ساهم في تحسين نظام المعلومات المحاسبية ، في حين تشير النتائج إلى وجود تحديات و مشكلات تواجه الممارسات المحاسبية التأمين ، ومن أهمها غياب السوق المالي النشط وارتفاع تكاليف التقييم والإفصاح المحاسبي.

الفرع الثالث :دراسة مهاوة أمال" إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات

دراسة ميدانية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لسنة 2010 ، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، الجزائر 2012-2011 هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى معالجة إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفقا لما جاء به معيار المحاسبة الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف الاستفادة من هذه التجربة الدولية في إعداد نظم محاسبية تراعي الاحتياجات الخاصة بمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البحث في مسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الباحثة تتمثل في ما يلي:ضرورة وجود محاسبة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المؤسسات على بنيتها المالية، مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية؛ تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحاجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى ؛يعتبر النظام المحاسبي المالي SCF وبالطبع ليس الوحيد، عقبة أمام نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بسبب تعقيده.

الفرع الرابع :دراسة قوي عفاف"محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة."

دراسة حالة مؤسسة مطاحن جديع بتقرت، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم علوم التجارية، تخصص دراسات 2012

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بدراسة حالة مؤسسة صغيرة ومتوسطة لمعرفة مدى ملائمة بيئتها المحاسبية لتطبيق النظام المحاسبي المبسط، توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها: إن أعمال الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر كان من بين الإصلاحات الاقتصادية الناتجة عن التغير الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بالتوجه نحو اقتصاد السوق؛ كما توصلت الى ان ظهور المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هو إلا دليل على أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي؛ والنظام المحاسبي المبسط بسيط من حيث التطبيق وغير معقد وبالتالي تكلفة المنفعة أكبر من التطبيق.

الفرع الخامس: دراسة عبد الكريم سهام وصحراوي إيمان"دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المبسطة المطبق على المؤسسات الصغيرة في الجزائر."مداخلة في الملتقى الدولي حول، الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009 ،

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كيف يتم مسك محاسبة المؤسسات الصغيرة في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان الى التطرق للإطار النظري للحاسبة المالية في الجزائر و المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر وذلك من خلال توضيح الالتزامات المحاسبية التي يجب على هذه المؤسسات الالتزام بها في حالة خضوعها للنظام المبسط، مع ضرورة توفرها على الخصائص المحددة في النظام المحاسبي المالي

المطلب الثالث: مقارنة الدرسات السابقة بالدراسة الحالية

جدول 02 : يوضح مقارنة الدراسات السابقة الأجنبية والوطنية بالدراسة الحالية

اسم الباحث	العنوان	سنة الدراسة	هدف الدراسة	النتائج
هاني التابعي جزر و حنان أحمد رويحة	أثر المعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المصرية	2014 2015	هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل وجهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في مجال تطوير المحاسبة في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم سواء فيما يتعلق بتطوير الإطار المفاهيمي أو المعايير التي تحكم الممارسات المحاسبية لتلك المؤسسات حتى اصدار المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في يوليو 2009، ودراسة مدى ملائمة تطبيق ذلك المعيار في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في جمهورية مصر العربية وتأثير ذلك على تحديد الوعاء الضريبي لهذه المؤسسات في ظل التشريع الضريبي المصري الحالي.	
دراسة صيام	انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) على البيئة المحاسبية في الأردن	2008 2009	هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مدى تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيئة المحاسبية الأردنية ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد وتوزيع استبيان على المحاسبين الذين يقومون بتنظيم الأعمال المالية والسجلات المحاسبية في عينة الدراسة المثمثلة في المشاريع المدرجة والمصنفة كمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في بداية العام 2008م في المدن الصناعية الثلاثة في المملكة الأردنية (مدينة الحسن الصناعية في محافظة اربد – شمال الأردن ، مدينة سحاب الصناعية، في محافظة العاصمة عمان/ وسط الأردن الملك عبد الله الصناعية في الكرك / جنوب الأردن، حيث بلغ عددها 287 مشروعاً ، تم توزيع استبيان لكل منها، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الإحصائي 238 استبيان ، أي قدره 82.93 %، من مجموع الاستبيانات الموزعة	ارتفاع مستوى تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن للالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية في تلك المشاريع، وقناعتهم بوجود انعكاسات ايجابية من المتوقع تحققها في حال الالتزام الكامل بتطبيق تلك المعايير، مع التأكيد على وجود عدة صعوبات وعراقيل التي تحد من تطبيق تلك المعايير.

دراسة محمد الهاشمي حجاج وحسام مسعودي	دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة إسمنت عين التوتة (باتنة) ملتقى وطني لجامعة الوادي	2013 2014	هدفت هذه الدراسة إلى تبيين بأن نظام المعلومات المحاسبية المعدل وفق النظام المحاسبي المالي له أهمية بالغة، في توفير الوقت والجهد والمال وبالإضافة إلى هذه المزايا، يعطينا هذا التطوير مزيدا من الشفافية والإفصاح عن المعلومات ، وبالتالي تحسين أداء الشركة،	تحديث نظام المعلومات المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي مهم وضروري وتبرز هذه الأمية في إتاحة الفرصة لمحاسبي الشركة من مزاولة مهاهم بكل سهولة وأريحية ليتيح لهم القدرة إصدار البيانات والتقارير بصورة دقيقة وفي الوقت المحدد وبالتكلفة المقبولة.
رشيد قريرة	تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي – دراسة حالة لعينة من شركات تأمين الأضرار في الجزائر	2015 2016	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين (شركات تأمين الأضرار) في ظل النظام المحاسبي المالي، ومن أجل الوصول للأهداف المرجوة من هذه الدراسة اعتمد الباحث على الإطار النظري المتعلق بالموضوع بغية تشخيص متغيرات الدراسة	في حين تشير النتائج إلى وجود تحديات و مشكلات تواجه الممارسات المحاسبية التأمين ، ومن أهمها غياب السوق المالي النشط وارتفاع تكاليف التقييم والإفصاح المحاسبي.
مهاوة أمال	إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات	2010 2011	هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى معالجة إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفقا لما جاء به معيار المحاسبة الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف الاستفادة من هذه التجربة الدولية في إعداد نظم محاسبية تراعي الاحتياجات الخاصة بمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البحث في مسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر	ومن بين النتائج التي توصلت إليها الباحثة تتمثل في ما يلي:ضرورة وجود محاسبة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المؤسسات على بنيتها المالية، مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية؛ تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحاجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى ؛يعتبر النظام المحاسبي المالي SCF وبالطبع ليس الوحيد، عقبة أمام نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بسبب تعقيده.

دراسة قوي عفاف	محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2012 2013	هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بدراسة حالة مؤسسة صغيرة ومتوسطة لمعرفة مدى ملائمة بيئتها المحاسبية لتطبيق النظام المحاسبي المبسط	إن أعمال الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر كان من بين الإصلاحات الاقتصادية الناتجة عن التغير الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بالتوجه نحو اقتصاد السوق؛ كما توصلت الى ان ظهور المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هو إلا دليل على أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي؛ والنظام المحاسبي المبسط بسيط من حيث التطبيق وغير معقد وبالتالي تكلفة المنفعة أكبر من التطبيق.
دراسة عبد الكريم سهام وصحراوي إيمان	دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المبسطة المطبق على المؤسسات الصغيرة في الجزائر	2009 2010	هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كيف يتم مسك محاسبة المؤسسات الصغيرة في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي	

خلاصة الفصل الأول :

في نهاية هذا الفصل نستطيع أن نقول أن النظام المحاسبي المالي له دور فعال في تنظيم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كون هذه الأخيرة تلعب دورا هاما في المجال الاقتصادي وهكذا أصبح لدينا تصورا واضحا إلى حد ما عن الجانب النظري، بعد ذاك حاولنا أن نسقط الجانب النظري على الدراسة الميدانية من خلال طرح استمارة استبيان ومحاولة التعرف على مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق قواعد ونصوص المحاسبة المبسطة .

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتناول في هذا المبحث طريقة انجاز الدراسة الميدانية أي توضيح طريقة اختيار مجتمع الدراسة وعينتها وتحديد المتغيرات وكيفية قياسها، طريقة جمع المعطيات والأدوات المستعملة في الجمع، والأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة

يحتوي هذا المطلب على الكيفية المتبعة في هذه الدراسة من خلال التطرق لمجتمع الدراسة والعينة المدروسة، نقوم بتحديد المتغيرات وطريقة قياسها وجمعها.

الفرع الأول : منهجية الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على جانبين ، جانب مخصص للأدبيات النظرية مبني على مجموعة من الآراء والأفكار ذات الصلة بموضوع محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إتباع المنهج الوصفي أثناء عرض البيانات والمعلومات، أما الجانب التطبيقي فقد تم فيه إتباع المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تهدف إلى معرفة مدى فعالية الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني : مصادر جمع البيانات

اعتمدنا في الدراسة الميدانية على مصدرين أساسيين للبيانات، حيث قمنا بجمعها من خلال المصادر الأولية والمصادر الثانوية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة والمتمثلة في ما يلي :

1- **البيانات الأولية** : لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد في عملية جمع البيانات الأولية من خلال أداة قياسية ألا وهي الاستبيان، والتي صممت لاستطلاع أراء عينة الدراسة، حيث تم صياغة فقراتها بالاستناد على الأدبيات النظرية للدراسة

2- **البيانات الثانوية** : تمثلت المصادر الثانوية للدراسة في مجموعة من المقالات العلمية والمنشورات والبحوث الجامعية، إضافة إلى الرسائل الجامعية المنشورة وغير المنشورة، وكذا القوانين والمراسيم التنظيمية، وإلى جميع المصادر المتاحة على الشبكة العنكبوتية.

الفرع الثالث : مجتمع الدراسة وعينتها

1- مجتمع الدراسة : يتحدد مجتمع هذه الدراسة الميدانية في مستخدمي القوائم المالية، وتتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ولاية ورقلة، وقد شملت الدراسة الإطارات العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- عينة الدراسة : تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية وقد شملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدارة الضرائب وبعض المكاتب المختصة في المحاسبة .

الجدول رقم (3) يوضح توزيع عينة الدراسة

البيان	المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	ادارة الضرائب 1	ادارة الضرائب2	مكاتب المحاسبة	المجموع
الاستمارات الموزعة	11	9	12	8	40
النسبة	27,5	22,5	30	20	100
الاستمارات المستردة	11	9	12	8	
النسبة	27,5	22,5	30	20	100
الاستمارات غير صالحة	0	0	0	0	0
النسبة	0	0	0	0	0
الاستمارات الصالحة للتحليل	11	9	12	8	40
النسبة	27,5	22,5	30	20	100

المصدر من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

المطلب الثاني : الأدوات والإجراءات المستخدمة في الدراسة

نهدف من خلال هذا المطلب إلى توضيح الأدوات المستعملة في دراستنا الميدانية وطرق جمع البيانات والبرامج والأدوات المستعملة في البرامج الإحصائية.

الفرع الاول : صدق وثبات أداة الدراسة

اولا : صدق الاستبيان:

لقد تمت صياغة أسئلة الاستبيان بمساعدة الأستاذ المؤطر المتخصص في الميدان

1- البرامج والأساليب المستخدمة في معالجة البيانات

1/ تختلف أساليب التحليل الإحصائي من حيث شمولها، عمقها، وتعقيدها باختلاف الهدف من إجرائها، بغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة تدعم أهداف الدراسة، وفرضياتها وقد تم البيانات وتبويبها وجدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الحاسوب، وتم استشارة مختصين في الميادين الإحصائية ، معالجة البيانات لغرض اختبار نموذج الدراسة، وفرضياتها، حيث

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، لتحليل بيانات الاستبيان والحصول على مخرجات لجميع أسئلة الاستبيان ولمعرفة مدى موافقة أفراد الدراسة على أسئلة الاستبيان حيث تم استخدام الوسائل الإحصائية التالية :

- المتوسط الحسابي : وهو المقياس الأوسع استخداما من مقاييس النزعة المركزية، ويتم استخدامه لإجابات عينة الدراسة من أجل تحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبيان.
- الانحراف المعياري: يعتبر هذا المقياس من مقاييس التشتت ويستخدم لقياس مدى تشتت الحسابات عن الوسط الحسابي للبيانات.
- التكرارات والنسب المئوية وذلك لوصف أراء العينة المبحوثة حول متغيرات الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ: وذلك من أجل اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة.
- تحليل التباين الأحادي : One Way Anova للاختبار تأثيرات المتغيرات المستقلة عن المتغير التابع.

2- الأدوات الاحصائية والقياسية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بإعداد استيبان لهذه الدراسة من الادبيات السابقة المتشابهة وكذا استشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال في الحقل الأكاديمي والمهني، وقد تكون هذا الاستبيان من ثلاثة محاور جاءت كتالي :

المحور الأول : تختص بالبيانات والمعلومات (الديمغرافية)، التي تتعلق بأفراد العينة، حجم المؤسسة، رقم الأعمال، قطاع النشاط، منصب المستجوب، قواعد التقييم المعمول بها (خاصة ، عامة).

المحور الثاني : احتوي هذا الجزء على مجموعة من التساؤلات متمثلة في مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة وفق SCF.

المحور الثالث : تضمن هذا الجزء على مجموعة من التساؤلات متمثلة في تقييم مدى احترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة حسب SCF.

3- الخصائص الديمغرافية والتي نرمز لها بالرمز (S_1):

أولا : حجم المؤسسة

الجدول رقم (04) : يوضح مقياس متغير الدراسة "حجم المؤسسة"

التكرار النسبي	التكرار	البيان
%62,5	25	عدد العمال من 01 إلى 09
%32,5	13	عدد العمال من 10 إلى 49
%5,0	2	عدد العمال من 50 إلى 250
%100,0	40	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (01) يوضح مقياس متغير الدراسة "حجم المؤسسة"

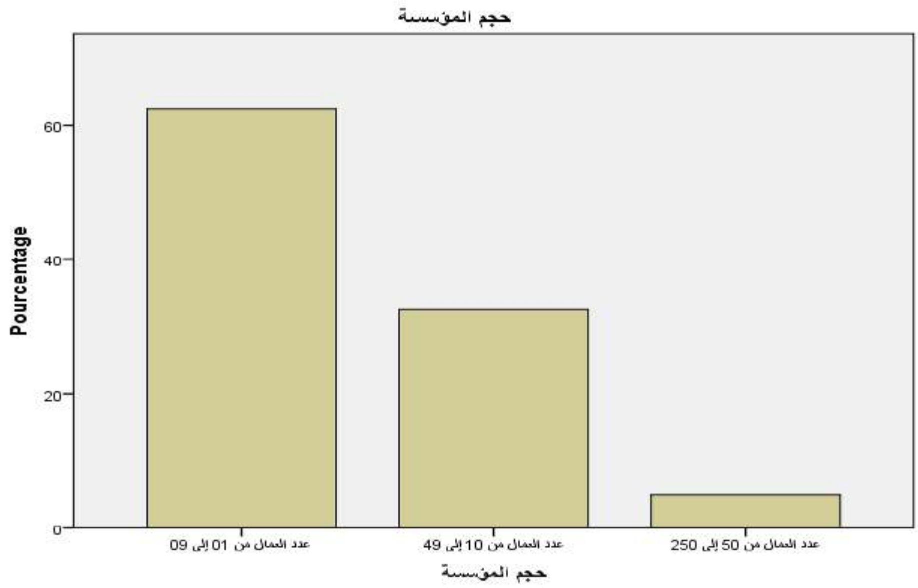

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

يبين الجدول رقم (04) الموضح من خلال الشكل (01)، توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال(الحجم) ,حيث نلاحظ ان المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها من 1 الى 9 قد بلغ 25 مؤسسة ب متوسط حسابي قدره 62,5 %

تليها المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها من 10الى 49 فقد بلغت 13 مؤسسة بمتوسط حسابي قدره 32,5 % وأخيرا المؤسسات التي عدد عمالها من 50الى 250 فقد بلغت مؤسستين فقط بمتوسط حسابي قدره 5 %.

ثانيا : رقم الأعمال (S_2)

جدول رقم 05 يوضح مقياس متغير الدراسة "رقم الأعمال"

البيان	التكرار	التكرار النسبي
أقل من 20 مليون دج	11	%27,5
من 20 إلى 200 مليون دج	20	%50,0
من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	9	%22,5
المجموع	40	%100,0

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (02) يوضح مقياس متغير الدراسة "رقم الأعمال"

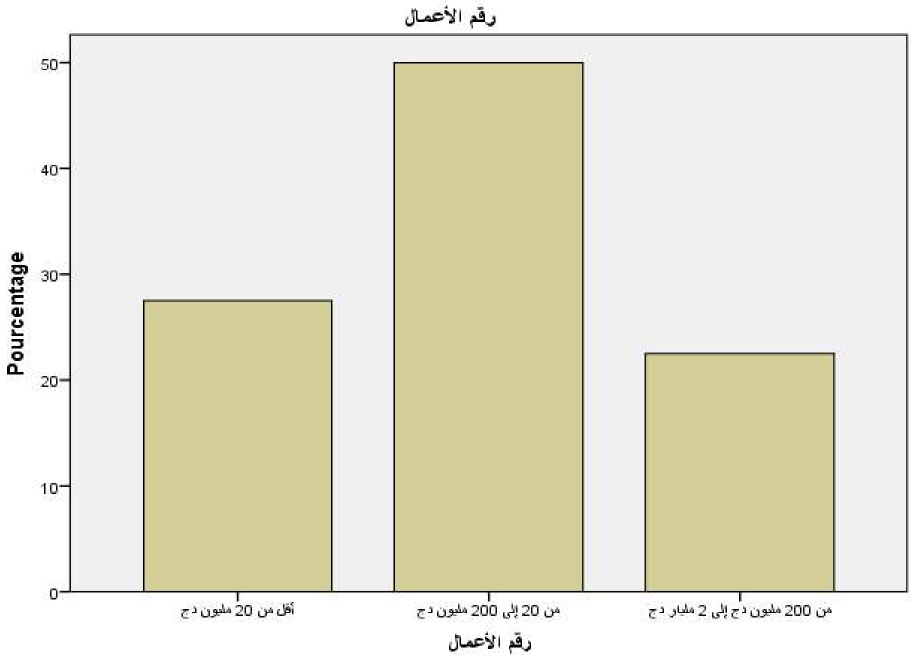

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم (05) المبين في الشكل رقم (02)، نلاحظ ان المؤسسات التي رقم أعمالها اقل من 20مليون دج بلغ 11 مؤسسة بمتوسط حسابي قدره 27,5 % , تليها المؤسسات التي رقم أعمالها من 20 الى 200 مليون دج فقد وصل الى 20 مؤسسة بمتوسط حسابي بلغ 50 % وأخيراً المؤسسات التي رقم أعمالها من 200 الى 2 مليار دج فقد كان 9 مؤسسات بمتوسط حسابي 22,5 %.

ثالثا منصب المستجوب (S_3):

الجدول رقم (06): يوضح مقياس متغير الدراسة "منصب المستجوب"

البيان	التكرار	التكرار النسبي
مدير	7	%17,5
رئيس مصلحة	16	%40,0
موظف	17	%42,5
المجموع	40	%100,0

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

الشكل (03) يوضح مقياس متغير الدراسة "منصب المستجوب"

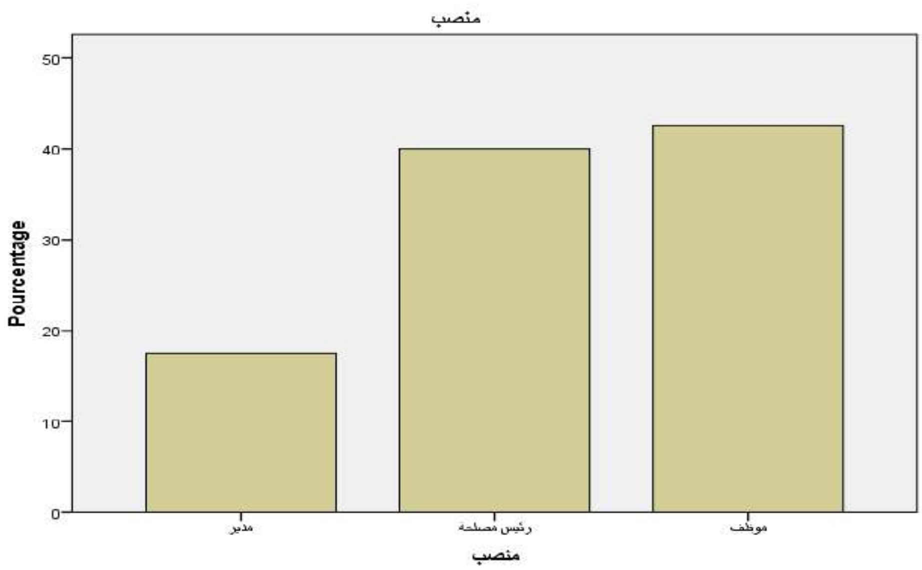

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

رابعا قطاع النشاط (S_4)

جدول رقم (07) يوضح مقياس متغير الدراسة "قطاع النشاط"

قطاع النشاط	التكرار	التكرار النسبي
خدماتي	20	%,50
إنتاجي	7	%17,5
تجاري	12	%30
نشاطات أخرى	1	%32.5
المجموع	40	%100,0

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (04) يوضح مقياس متغير الدراسة "قطاع النشاط"

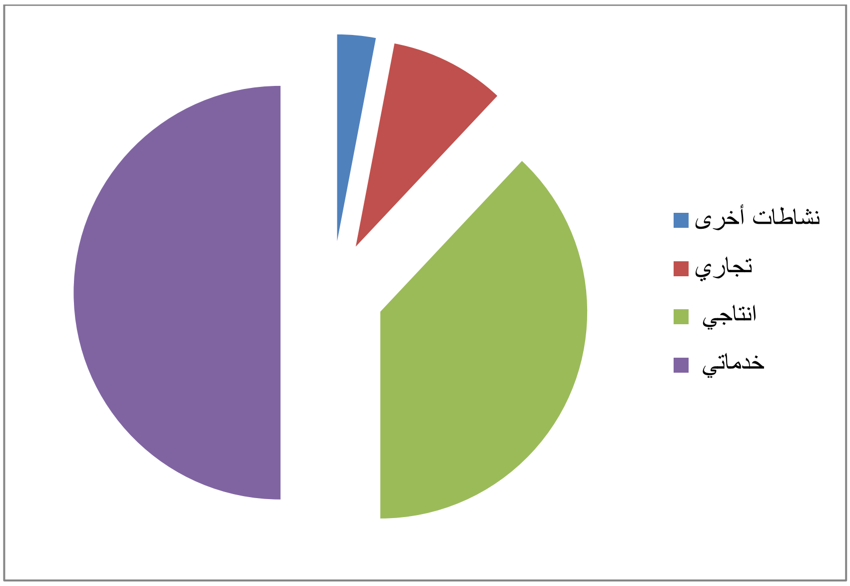

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم (07) الموضح في الشكل (04) نلاحظ ان المؤسسات التي قطاع نشاطها تجاري قد بلغت 13 مؤسسة بمتوسط حسابي قدره 32.5 %، تليها المؤسسات التي نشاطها خدماتي بلغ عدد المؤسسات فيها 20 مؤسسة بمتوسط حسابي قدر بـ 50 % وأخيرا المؤسسات التي تنشط في مجال الانتاج بلغ عددها 7 مؤسسات بمتوسط حسابي قدره 17.5 %.

المطلب الثالث : تقييم واقع الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في هذا الجانب سنسلط الضوء على قواعد تقييم الممارسات المحاسبية وطرق التقييم العامة المعتمدة من طرف المؤسسة

1- **قواعد تقييم الممارسات المحاسبية**

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لاراء الخبراء المحاسبين حول قواعد التقييم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم (08) قواعد تقييم الممارسات المحاسبية المعمول بها داخل المؤسسة

البيان	التكرار	التكرار النسبي
قواعد تقييم عامة	**22**	**55,0%**
قواعد تقييم خاصة	**18**	**45,0%**
المجموع	**40**	**100,0%**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم (08) يتضح ان عدد المؤسسات التي تعتمد على قواعد تقييم عامة بلغ 22 مؤسسة بنسبة تكرار نسبي 55 %، بينما 18 مؤسسة تعتمد على قواعد تقييم خاصة بنسبة تكرار نسبي قدرت بـ 45%.

2– طرق التقييم المعتمدة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

الجدول (09): يبين التوزيع التكراري لاراء الخبراء المحاسبين حول قواعد التقييم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طرق التقييم	نسبة الموافقة	نسبة الرفض
1– القيمة الحقيقية	%47,5	%52,5
2– قيمة الانجاز	%35,0	%65,0
3– القيمة المحينة	%20,0	%80,0
4– الاهتلاكات	%57,5	%42,5
5– المخزون	%45,0	%55,0
6– تثبيت عيني	%52,5	%47,5
7– تثبيت معنوي	%22,5	%77,5

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

التفسير :

بناءا على الجدول رقم 09 نلاحظ أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد في طرق تقييمها على الاهتلاكات بنسبة موافقة تقدر بـ 57,5%، ثم يليها التثبيت العيني بنسبة موافقة تقدر بـ 52,5% ، ثم في المركز الثالث نجد القيمة الحقيقية بنسبة موافقة تقدر بـ 47,5%. ونلاحظ ايضا من خلال الجدول أن جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تركز كثيرا في طرق تقييمها على القيمة المحينة حيث قدرت نسبة الرفض بـ 80%، يليها التثبيت بنسبة رفض قدره 77.5%.

جدول رقم (10): يوضح تأثير حجم المؤسسة على قواعد التقييم المعمول بها

قواعد تقييم الممارسات المحاسبية المعمول بها داخل المؤسسة		البيان	
قواعد تقييم خاصة	قواعد تقييم عامة		
10	15	عدد العمال من 01 إلى 09	
40,0%	60,0%		%حجم المؤسسة
8	5	عدد العمال من 10 إلى 49	
61,5%	38,5%		%حجم المؤسسة
0	2	عدد العمال من 50 إلى 250	
0,0%	100,0%		%حجم المؤسسة
18	22	المجموع	
45,0%	55,0%		

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الشكل (05) يوضح تأثير حجم المؤسسة على قواعد التقييم المعمول بها

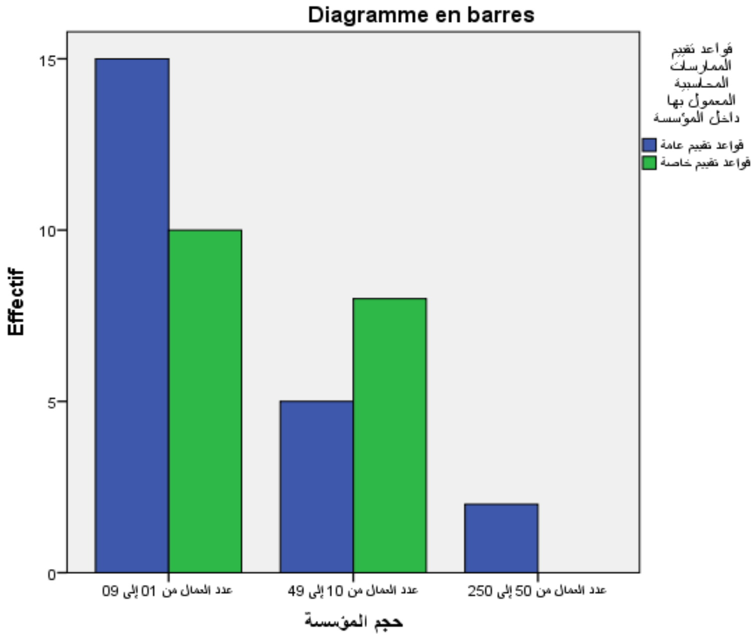

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

التحليل والتعليق:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) الموضح في الشكل (05)، أن المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها من 01 إلى 09 نجد أن 15 مؤسسة منها تتبع قواعد تقييم عامة بنسبة تقدر بـ 60 %، بينما نجد 10 مؤسسات تتبع قواعد تقييم خاصة بنسبة قدرها 40%.

بينما المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها من 10 إلى 49 نجد أن 05 مؤسسات تتبع قواعد تقييم عامة بنسبة تقدر بـ 38.5 %، بنما 08 مؤسسات تتبع قواعد تقييم خاصة بنسبة قدرها 61.5%.

وأخيراً نجد أن المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها من 50 إلى 250 نجد أن 02 مؤسسة تتبع قواعد تقييم عامة بنسبة تقدر بـ 100 %، بينما لا نجد أي مؤسسة تتبع قواعد تقييم خاصة.

التفسير :

ومن خلال الجدول السابق والرسم البياني يمكن القول بأن حجم المؤسسة له دور كبير في تحديد طرق التقييم المعمول بها داخل المؤسسة .

جدول رقم (11): يوضح تأثير رقم الأعمال على طرق التقييم المعمول بها داخل المؤسسة

البيان		قواعد تقييم الممارسات المحاسبية المعمول بها داخل المؤسسة: قواعد تقييم عامة	قواعد تقييم خاصة
أقل من 20 مليون دج		8	3
	رقم الأعمال %	72,7%	27,3%
من 20 إلى 200 مليون دج		8	12
	رقم الأعمال %	40,0%	60,0%
من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج		6	3
	رقم الأعمال %	66,7%	33,3%
المجموع		22	18
		55,0%	45,0%

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (06) : يوضح تأثير رقم الأعمال على طرق التقييم المعمول بها داخل المؤسسة

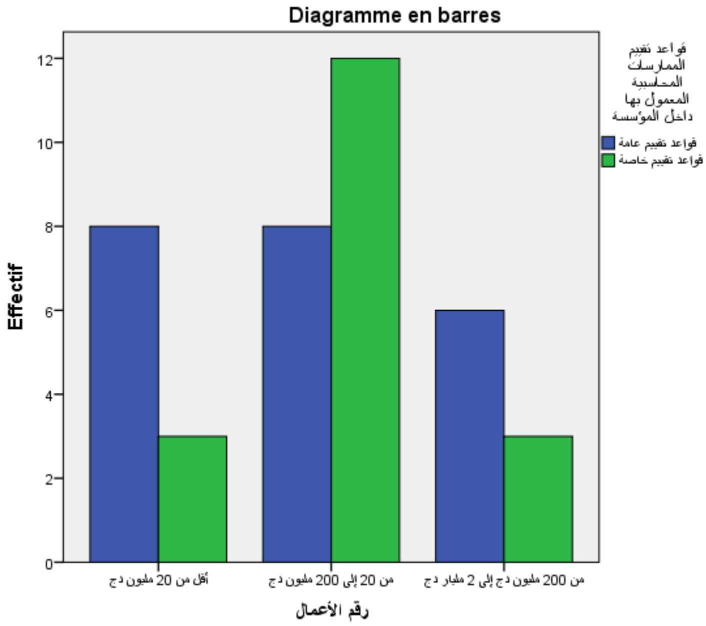

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

التحليل والتعليق:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) الموضح في الشكل (06)، أن المؤسسات التي رقم أعمالها اقل من 20 مليون قدرت ب 11 مؤسسة من بينها 8 مؤسسات تعتمد على طرق التقييم العامة داخل المؤسسة بينما نجد 3 مؤسسات فقط تعتمد على قواعد التقييم الخاصة داخل المؤسسة ,ثم المؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها من 20مليون الى 200 مليون دج , منها 8 مؤسسات تعتمد على قواعد التقييم العامة بنسبة 40,0% و 12 مؤسسة تعتمد على طرق التقييم الخاصة بنسبة 60,0% , وأخيرا المؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها من 200 مليون دج الى 2 مليار دج منها 6 مؤسسات تعتمد على قواعد التقييم العامة بنسبة 66,7% و 3 مؤسسات فقط تعتمد على قواعد التقييم الخاصة بنسبة 33,3% .

التفسير :

ومن خلال الجدول السابق والرسم البياني نستنتج ان رقم الأعمال له دور كبير في تحديد قواعد التقييم التي تستخدمها المؤسسة .

جدول رقم (12) يوضح تأثير قطاع النشاط على طرق التقييم المعمول بها داخل المؤسسة

المجموع	قواعد تقييم الممارسات المحاسبية المعمول بها داخل المؤسسة		البيان	
	قواعد تقييم خاصة	قواعد تقييم عامة		
20	8	12	خدماتي	قطاع النشاط
100,0%	40,0%	60,0%		قطاع النشاط%
7	2	5	إنتاجي	قطاع النشاط
100,0%	28,6%	71,4%		قطاع النشاط %
12	7	5	تجاري	قطاع النشاط
100,0%	58,3%	41,7%		قطاع النشاط %
1	1	0	نشاطات أخرى	قطاع النشاط
100,0%	100,0%	0,0%		قطاع النشاط %
40	18	22	المجموع	
100,0%	45,0%	55,0%		

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (07) : يوضح تأثير قطاع النشاط على طرق التقييم المعمول بها داخل المؤسسة

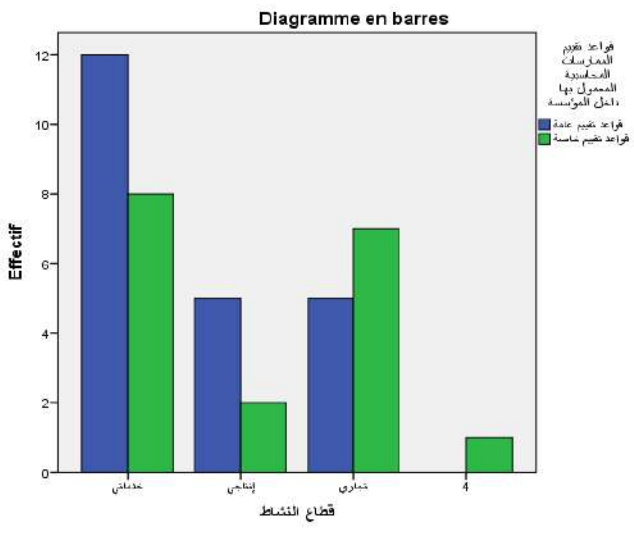

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

التحليل والتعليق:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) الموضح في الشكل (07) اختلاف قواعد التقييم من قطاع لآخر فنجد في القطاع الخدماتي ان 12 مؤسسة تستخدم قواعد التقييم العامة داخل المؤسسة بنسبة 60,0% وفي نفس القطاع نجد 8 مؤسسات تعتمد على طرق التقييم الخاصة بنسبة 40.0% , أما فيما يخص القطاع الإنتاجي نجد 5 مؤسسات تستخدم طرق التقييم العامة ومؤسستين فقط تعتمد على طرق التقييم الخاصة بنسبة 71,4% و 28,6% على الترتيب ,بينما في القطاع التجاري بلغ عدد المؤسسات التي تعتمد على طرق التقييم العامة 5 مؤسسات بنسبة 41,7% و عدد المؤسسات التي تعتمد على طرق التقييم الخاصة 7 مؤسسات بنسبة 58,3% , وأخيرا القطاعات الأخرى حيث لا نجد أي مؤسسة تستخدم طرق التقييم العامة بينما نجد مؤسسة واحدة فقط تستخدم طرق التقييم الخاصة بنسبة 100% .

التفسير :

ومن خلال الجدول السابق والرسم البياني نستخلص ان القطاع الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له دور فعال في تحديد الطرق التي يجب على المؤسسة استخدامها .

الفرع الأول : اختبار مقياس الاستبيان

تم تحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح من خلال حساب المدى (3-1) ثم تقسيمه على اكبر قيمه في المقياس للحصول على طول الخلية (2/3=0.66) ثم إضافة هذه القيمة الى اقل قيمه في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كمايلي :(من 1الى 1.66ضعيف ، ومن 1.67 الى 2.33 متوسط ، ومن 2.34 الى3 مرتفع) ، وبذلك يكون توزيع الإجابات حسب الجدول الأتي :

الجدول رقم(13) يوضح مجال المتوسط الحسابي لكل مستوى

مجال المتوسط الحسابي المرجح	الاتجاه	المستوى الموافق له
من 1الى 1.66	**غير موافق**	**ضعيف**
من 1.67 الى 2.33	**محايد**	**متوسط**
من 2.34 الى3	**موافق**	**مرتفع**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الفرع الثاني : عرض نتائج محاور الاستبيان

تقييم مستوى تطبيق الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق scf

في هذا الجانب نحاول تقييم مستوى العناصر المحترمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للممارسات المحاسبية وفق scf وذلك من خلال محورين (02):

- مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة وفق SCF
- تقييم مدى احترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة حسب SCF

- ويمكن مقارنة مستوى تطبيق عناصر هاذين المحورين من خلال حساب متوسط الموافقة في كل عنصر وفي كل محور، وكلما كان معدل العنصر أكبر كل ما كانت موافقة الخبراء على مدى احترامه من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعكس صحيح.
- بينما يقيس لنا نسبة الانحراف المعياري الى المتوسط (معامل الاختلاف)، نسبة تجانس إجابات الخبراء في كل فقرة.
- كلما كان هذا المعامل أقل كلما كانت درجة الاتفاق (تقارب الإجابات) أكبر بين الخبراء .

جدول رقم (14) : يوضح قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير

الفقرات	معامل الفا كرونباخ
14–1	**0.735**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

جدول رقم(15) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و معامل الاختلاف لمدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة وفق SCF .

عناصر التزام المؤسسات	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للإجابات	معامل الاختلاف	الترتيب
تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال	%15	%32	%52.5	2.37	0,74	موافقين	31.22	7
تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالواقع المولد للتسجيل المحاسبي (دفع وتحصيل)	%7.5	%25	%67.5	2,60	0,63	موافقين	24.23	6
تمسك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفتر الخزينة بانتظام	%5	%20	%75	2,70	0,56	موافقين	20.74	4
تحتفظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع الوثائق الثبوتية الرسمية المثبتة لدفتر الخزينة	0	%12.5	%87.5	2,88	0,33	موافقين	11.45	2
تقيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيراداتها ونفقاتها بشكل منظم وموثوق	0	%20	%80	2,80	0,40	موافقين	14.28	3
تفتح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفتر لكل حساب من حسابات الخزينة (صندوق ،بنك)	%2.5	%5	%92.5	2.90	0,37	موافقين	12.75	1
تقوم وتحتفظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكشوفات الجرد كوثيقة اثبات للأحداث الاقتصادية	%5	%25	%70	2.65	0 ,58	موافقين	21.88	5

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول السابق يمكننا مقارنة أي من الجوانب أكثر التزاما من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر الى معدلات الإجابات في كل عنصر من الإجابات مايلي :

- أكثر العناصر التزاما في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب أراء الخبراء هي فتح دفتر لكل حساب من حسابات الخزينة (صندوق ،بنك) حيث سجل اكبر معدل من الموافقة 2.9 نقطة من 3 , بنسبة موافقة 92.5 % و انحراف معياري قدره 0.37 .
- ومن خلال الجدول رقم (14) :نلاحظ ان العنصر الذي تهتم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد العنصر الأول هو احتفاظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجميع الوثائق الثبوتية الرسمية المثبتة لدفتر الخزينة ,حيث تحصل على معدل موافقة قدر ب 2.88نقطة من 3, وبنسبة موافقة 87.5% وانحراف معياري قدره 0.33 .
- و من خلال نفس الجدول نلاحظ ان من بين العناصر أكثر التزاما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أراء الخبراء هو ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منظم وموثوق , حيث وصل معدل الموافقة الى 2.80 نقطة من 3 , وبنسبة موافقة 80% وانحراف معياري قدره 0.40 .
- ونلاحظ من خلال الجدول رقم ان العناصر اقل التزاما حسب أراء الخبراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال حيث حصل على اكبر انحراف معياري ب 0.74 و اقل درجة موافقة ب 2.37 نقطة من 3, بنسبة موافقة قدرت ب 52.5%

ومن خلال مقارنة حجم معامل الاختلاف تبين ان اكبر درجة تجانس في الإجابات (تقارب الآراء) بين الخبراء في العنصر التالي : تحتفظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع الوثائق الثبوتية الرسمية المثبتة لدفتر الخزينة حيث حقق معامل اختلاف قدره 11.45 وبهذا نكتشف درجة تجانس أراء الخبراء من خلال هذا العنصر .

ويمكن ترتيب أولويات التي توليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة وفق SCF .

1– تفتح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفتر لكل حساب من حسابات الخزينة (صندوق ،بنك) .

2– تحتفظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع الوثائق الثبوتية الرسمية المثبتة لدفتر الخزينة.

3– تقيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيراداتها ونفقاتها بشكل منظم وموثوق .

4– تمسك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفتر الخزينة بانتظام .

5– تقوم وتحتفظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكشوفات الجرد كوثيقة اثبات للأحداث الاقتصادية .

6– تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالواقع المولد للتسجيل المحاسبي (دفع وتحصيل) .

7– تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال .

جدول(16): المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و معامل الاختلاف لمدى احترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة حسب SCF

عناصر احترام المؤسسات	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للإجابات	معامل الاختلاف	الترتيب
تمسك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سجلاً خاصا بالتثبيتات التي تملكها	%5	%45	%50	2.45	0.59	موافقين	24.08	7
تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمراجعة مدى التوافق بين الرصيد النهائي لحساب الصندوق والمبلغ الموجود فعلا بالصندوق	%5	%37.5	%57.5	2.53	0.59	موافقين	23.32	5
كل التسجيلات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تخضع لمبدأ القيد المزدوج	%7.5	%7.5	%85	2.78	0.57	موافقين	20.50	2
كل التسجيلات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستند إلى أدلة اثبات تبرر عملية التسجيل	%0	%12.5	%87.5	2.88	0.33	موافقين	12.35	1
تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل القانوني للوضعية المالية عند نهاية السنة المالية	%10	12.5%	%77.5	2.67	0.65	موافقين	24.34	3
تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل القانوني لجدول حسابات النتائج المبسط	%20	%30	%50	2.30	0.79	موافقين	34.34	6
تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل القانوني لتغيرات الميزانية خلال السنة	%15	%17.5	%67.5	2.53	0.75	موافقين	29.64	4

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول السابق يمكننا مقارنة أي من الجوانب أكثر احتراما من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر الى معدلات الإجابات في كل عنصر من الإجابات ما يلي :

- – أكثر العناصر احتراما في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب أراء الخبراء هي كل التسجيلات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستند إلى أدلة اثبات تبرر عملية التسجيل حيث سجل اكبر معدل من الموافقة 2.88نقطة من 3 , بنسبة موافقة 87.5 % و انحراف معياري قدره 0.33 .

- ومن خلال الجدول رقم (15) نلاحظ ان من بين أكثر العناصر احتراما من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أراء الخبراء هي ان كل التسجيلات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تخضع لمبدأ القيد المزدوج , حيث سجلت معدل قدره 0.78 نقطة من 3 بنسبة موافقة 85% وانحراف معياري قدره 0.57 .
- ومن خلال نفس الجدول نلاحظ ان من بين العناصر اقل احتراما حسب أراء الخبراء هما العنصرين التاليين: ان (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمسك سجلاً خاصا بالتثبيتات التي تملكها) و(تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل القانوني لجدول حسابات النتائج المبسط) برصيد 2.45نقطة من 3و 2.30 نقطة من 3 على التوالي بنسبة 50% لكليهما .

ومن خلال مقارنة حجم معامل الاختلاف تبين ان اكبر درجة تجانس في الإجابات (تقارب الآراء) بين الخبراء في العنصر التالي : كل التسجيلات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستند إلى أدلة اثبات تبرر عملية التسجيل حيث حقق معامل اختلاف قدره 12.35 ومن خلال هذا المعامل نلاحظ درجة تجانس اراء الخبراء تكمن في هذا العنصر .

ويمكن ترتيب أولويات التي توليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اكثر احتراما حسب الشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة حسب SCF كالتالي :

1- كل التسجيلات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستند إلى أدلة اثبات تبرر عملية التسجيل .
2- كل التسجيلات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تخضع لمبدأ القيد المزدوج .
3- تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل القانوني للوضعية المالية عند نهاية السنة المالية .
4- تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل القانوني لتغيرات الميزانية خلال السنة .
5- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمراجعة مدى التوافق بين الرصيد النهائي لحساب الصندوق والمبلغ الموجود فعلا بالصندوق .
6- تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل القانوني لجدول حسابات النتائج المبسط .
7- تمسك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سجلاً خاصا بالتثبيتات التي تملكها .

الفرع الثاني : نتائج اختبار الفرضيات

اختبار تحاليل الأحادي لدراسة المحور الأول: مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة وفق SCF .

الفرضية العدمية (H0) : لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة وفق SCF .

الفرضية البديلة (H1) : يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة وفق SCF .

جدول رقم (17) : يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة الخبراء للممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)المحسوبة	قيمة p مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.141	2	0.71	0.816	0.45
داخل المجموعات	3.198	37	0.86	–	–
المجموع	3.339	39	–	–	–

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS .

اختبار تحاليل الأحادي لدراسة المحور الثاني : مدى احترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة حسب SCF .

الفرضية العدمية (H0) : لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في مدى احترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة حسب SCF

الفرضية البديلة (H1) : يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في احترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة حسب SCF .

جدول رقم (18) : يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة الخبراء للممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)المحسوبة	قيمة p مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.164	2	0.82	0.675	0.515
داخل المجموعات	4.497	37	1.22	–	–
المجموع	4.661	39	–	–	–

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS .

جدول رقم (19): يوضح العلاقة الإرتباطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع

المحاور	البيان	المحور الأول	المحور الثاني
المحور الأول	ترابط بيرسون	1	0.786
	مستوى الدلالة	–	0.28
	العدد	2	2
المحور الثاني	ترابط بيرسون	0.786	1
	مستوى الدلالة	0.28	–
	العدد	2	2

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS .

دلالة الارتباط عند مستوى 0.05 (ثنائية) .

الفرع الثالث : مناقشة نتائج محاور الاستبيان

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (14) ان المتوسطات الحسابية للمحور الأول قد تراوحت مابين(2.37-2.90) مقارنة بمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.70) أما فيما يخص الانحرافات المعيارية لها فقد تراوحت مابين (0.33-0.74) مقارنة بانحرافها المعياري العام الذي بلغ (0.51) .

1- العبارة رقم (1) والتي تنص على " تفتح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفتر لكل حساب من حسابات الخزينة (صندوق ،بنك) " وكذا العبارة رقم (2) والتي تنص على " تحتفظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع الوثائق الثبوتية الرسمية المثبتة لدفتر الخزينة " هما العبارتين الأعلى بين متوسطات الإجابات وبمتوسط حسابي بلغ (2.90) و (2.88) على التوالي وانحراف معياري قدره (0.37) و (0.33) على الترتيب .

2- العبارة رقم (6) والتي تنص على " تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالواقع المولد للتسجيل المحاسبي (دفع وتحصيل) " و العبارة رقم (7) والتي تنص على " تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال " هما العبارتين الأقل بين متوسط الإجابات لهذا المحور بمتوسط حسابي قدره (2.60) و (2.37) على التوالي , وانحراف معياري قدره (0.63) بالنسبة للعبارة رقم (7).

3- و يتضح من خلال الجدول رقم (14) ان معظم المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة متوسطة وهذا ان دل على شي فإنما يدل على ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلتزم بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة وفق SCF .

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (15) ان المتوسطات الحسابية للمحور الثاني قد تراوحت مابين(2.30-2.88) مقارنة بمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.59) أما فيما يخص الانحرافات المعيارية لها فقد تراوحت مابين (0.33-0.79) مقارنة بانحرافها المعياري العام الذي بلغ (0.61) .

1- العبارة رقم (1) والتي تنص على " كل التسجيلات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستند إلى أدلة اثبات تبرر عملية التسجيل " والعبارة رقم (2) والتي تنص على " كل التسجيلات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تخضع لمبدأ القيد المزدوج " هما العبارتين الأعلى بين متوسطات الإجابات وبمتوسط حسابي بلغ (2.88) و (2.78) على التوالي و انحراف معياري بلغ (0.79) و (0.57) على التوالي .

2- العبارة رقم (6) والتي تنص على " تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل القانوني لجدول حسابات النتائج المبسط " و العبارة رقم (7) والتي تنص على " تمسك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سجلاً خاصا بالتثبيتات التي تملكها " هما العبارتين الأقل بين متوسط الإجابات لهذا المحور بمتوسط حسابي قدره (2.30) و (2.45) على التوالي , وانحراف معياري قدره (0.79) بالنسبة للعبارة رقم 6 و (0.59) بالنسبة للعبارة رقم 7 .

3- و يتضح من خلال الجدول رقم (15) ان معظم المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة متوسطة وهذا يدل على ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحترم الشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة حسب SCF .

الفرع الرابع : مناقشة نتائج اختبار الفرضيات

أولا : اختبار الفرضية الأولى " مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة وفق SCF "

- من خلال النتائج المتوصل إليها في برنامج spss والمتمثلة في الإحصاء الوصفي لفقرات الاستبيان المتعلقة بتقييم مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة وفق SCF , تبين ان المتوسط العام (2.70) والانحراف المعياري العام (0.51)كما يظهر بأنه مرتفع و بالتالي نرفض الفرضية السابقة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة وفق SCF

ثانيا : اختبار الفرضية الثانية " مدى احترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة حسب SCF " .

- من خلال النتائج المتوصل إليها في برنامج spss والمتمثلة في الإحصاء الوصفي لفقرات الاستبيان المتعلقة بتقييم مدى احترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة وفق SCF , تبين ان المتوسط العام (2.59) والانحراف المعياري العام (0.61)كما يظهر بأنه مرتفع و بالتالي نرفض الفرضية السابقة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على احترام المؤسسات الصغيرة للشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة وفق SCF .

خلاصة الفصل :

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية والمتمثلة في مجموعة من المفاهيم والخصائص الواجب توفرها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , حاولنا من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك من خلال عينة من المؤسسات و بعض الخبراء في المحاسبة وإدارة الضرائب بمدينة ورقلة , ومن اجل الاطلاع أكثر على الجانب المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم الاستعانة بالاستبيان كأداة أساسية خصصناها لمعرفة أراء أفراد العينة حول تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق scf .

وقد توصل الطالب من خلال الدراسة الميدانية الى مجموعة من النتائج ومن اهمها هي ان جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطبق ممارساتها المحاسبية وفق scf, وهذا ما يفسر فعالية هذا النظام من جانب الممارسات المحاسبية حسب رأي أفراد عينة الدراسة وهذا راجع الى سهولة هذا النظام ومرونة المحيط المحاسبي .

خاتمة عامة

خـــــــــاتمة

في معالجتنا لموضوع تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق النظام المحاسبي المالي، حاولنا دراسة إشكالية مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بممارسات المحاسبة للنظام المبسط والتي كان الهدف منها معرفة مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة ومعرفة مدى احترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة.

1- اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه سابقا وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى:** تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة.
من خلال تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها توصلنا إلى أن أفراد المجتمع المحاسبي يرون أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلتزم بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة، وهذا ما يعني قبول صحة الفرضية.
- **الفرضية الثانية:** مدى احترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة حسب SCF «.
من خلال تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها توصلنا إلى أن أفراد المجتمع المحاسبي يرون أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحترم الشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة حسب SCF ".

الاستنتاجات:

- هناك إجماع من طرف أفراد المجتمع المحاسبي على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلتزم بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة.
- هناك إجماع من طرف أفراد المجتمع المحاسبي على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحترام الشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة حسب SCF.
- النظام المحاسبي المالي يتمتع بفعالية من جانب الممارسات المحاسبية حسب رأي أفراد عينة الدراسة وهذا راجع الى سهولة هذا النظام ومرونة المحيط المحاسبي .
- حرص النظام المحاسبي المالي على توفير خاصية الشفافية في القوائم المالية.
- يتميز النظام المحاسبي المبسط بقوائم مالية بسيطة وسهلة.

2- التوصيات:

- الأخذ بعين الاعتبار التنظيم والحجم والطبيعة ونشاط المؤسسة من أجل قدرة هذه الأخيرة على تقديم الصورة الصادقة عن وضعها المالي ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية؛
- أن تتم عصرنة وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يجعلها قادرة على مواكبة التطورات الوطنية والعالمية ومن ثم تكون قادرة على المنافسة والاستمرارية ؛
- لا بد من زيادة الوعي المحاسبي لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين في اعتبارهم ان المحاسبة دين اتجاه إدارة الضرائب.

3- أفاق الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا وجود بعض الجوانب المكملة للدراسة لا زالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والدراسة، فهذه الدراسة تحدها حدود مكانية و زمانية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستبانة في شقها الميداني التطبيقي وهذا لضرورة علمية وعملية كما أن هذه الدراسة اعتمدت على بعض البرامج والأساليب الإحصائية والرياضي لتحليل النتائج؛ لذلك فإننا نقترح الأفاق التالية المكملة لهذه الدراسة:

- إجراء دراسات تطبيقية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل القوائم المالية وإجراء مقارنة بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية من أجل معرفة درجة توافق والتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالممارسات المحاسبية بشكل يعكس الوضعية المالية للمؤسسة.
- إجراء دراسات تهتم بالبحث عن أهم المقومات الواجب توفرها في البيئة المحاسبية الجزائرية بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية في مجال الممارسات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1. معطا الله عبلة دور المحاسبة المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق SCF دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر جامعة ورقلة 2013/2012.

2. عوادي نعمان ، القياس المحاسبي وأثره على التمثيل الصادق لأصول المنشأة وفقاً لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي، IAS-IFRS والنظام المحاسبي المالي الجزائري SCF ، مذكرة ماجيستر ، جامعة باجي مختار، 2012،

3. بالرقي التجاني ، القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8 لسنة 2008،.

4. عاشور كنوش ، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي ، SCF ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013 ،

5. القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية رقم 74 صادرة بتاريخ 25 / 11 / 2007 الجزائر ، الفصل الثالث ، المادة 16.17.18.

6. مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إمضاءات من تجربة الأردن والجزائر)، في: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م ،

7. د- إسماعيل شعبان ، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم "، " تمؤيل الشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، منشورات مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2003 ،

8. إسماعيل شعبان ، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم "، " تمؤيل الشروعات الصغيرة و المتوسطة " المرجع السابق،

9. عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري-حالة الجزائر-، في: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م، مرجع سابق،

10.نعيمة برودي ، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، في: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م، مرجع سابق،

11.فضيلة حويو، إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005م،

12.شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، واقع وآفاق، في: الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، 8-9 أفريل 2002م، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي- الأغواط،

13.الملتقى الوطني حول ، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-2013/05/06، جامعة الوادي ،

14.وردة سعادة، تداعيات وآفاق تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الاقتصاد الوطني، ماجيستر ، تحليل اقتصادي ، جامعة العربي بن مهيدي، 2010، غير منشورة ،

15.أحمد مخلوف، الأزمة العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الافصاح والشفافية وحوكمة الشركات، الملتقى العلمي الدولي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، 20 ، 21 ، أكتوبر 2009،

16.القانون رقم 11/70 ، المادة ،

17.عقاري مصطفى، من المعيار الدولي ، 01 عرض القوائم المالية ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الأول ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، جوان 2007،

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استمارة بحث بعنوان:

تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق SCF

في إطار إنجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة , نرجو منكم الإجابة على الأسئلة بكل صدق وموضوعية وتأكدوا أن المعلومات التي تدلون بها ستحضى بسرية تامة وأن تستخدم إلا لأغراض علمية بحتة

تكون الإجابة عن طريق وضع علامة (x) في الخانة المناسبة

من إعداد الطالب

عبد الوهاب نعام

تحت إشراف الأستاذ

أحمد بضياف

الموسم الجامعي 2016-2017

المحور الأول : الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

1- حجم المؤسسة

عدد العمال من 01 إلى 09 ☐

عدد العمال من 10 إلى 49 ☐

عدد العمال من 50 إلى 250 ☐

2- رقم الأعمال

أقل من 20 مليون دج ☐

من 20 إلى 200 مليون دج ☐

من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج ☐

3- قطاع النشاط خدماتي ☐ **إنتاجي** ☐ **تجاري** ☐

4- منصب المستجوب

مدير ☐ **رئيس مصلحة** ☐ **موظف** ☐

5- ما هي قواعد تقييم الممارسات المحاسبية المعمول بها داخل المؤسسة

قواعد تقييم عامة ☐ **قواعد تقييم خاصة** ☐

6- ما هي طرق التقييم العامة المعتمدة من طرف مؤسستكم

القيمة الحقيقية ☐ **قيمة الانجاز** ☐ **القيمة المحينة** ☐

7- أي من العناصر التالية تعتمدها المؤسسة كطرق تقييم خاصة

الاهتلاكات ☐ **المخزون** ☐ **تثبيت عيني** ☐ **تثبيت معنوي** ☐

المحور الثاني :

مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقواعد ونصوص مسك المحاسبة المالية المبسطة وفق SCF

الرقم		غير موافق	محايد	موافق
01	تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال			
02	تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالواقع المولد للتسجيل المحاسبي (دفع وتحصيل)			
03	تمسك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفتر الخزينة بانتظام			
04	تحتفظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع الوثائق الثبوتية الرسمية المثبتة لدفتر الخزينة			
05	تقيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيراداتها ونفقاتها بشكل منظم وموثوق			
06	تفتح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفتر لكل حساب من حسابات الخزينة (صندوق ،بنك)			
07	تقوم وتحتفظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكشوفات الجرد كوثيقة اثبات للأحداث الاقتصادية			

المحور الثالث

تقييم مدى احترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشكل القانوني للقوائم المالية المبسطة حسب SCF

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
08	تمسك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سجلاً خاصا بالتثبيتات التي تملكها			
09	تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمراجعة مدى التوافق بين الرصيد النهائي لحساب الصندوق والمبلغ الموجود فعلا بالصندوق			
10	كل التسجيلات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تخضع لمبدأ القيد المزدوج			
11	كل التسجيلات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستند إلى أدلة اثبات تبرر عملية التسجيل			
12	تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل القانوني للوضعية المالية عند نهاية السنة المالية			
13	تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل القانوني لجدول حسابات النتائج المبسط			
14	تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل القانوني لتغيرات الميزانية خلال السنة			